

مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان:

الآن، في هذه الظروف، قد لا يثير الحديث عن «مخالفة القانون» الانتباه أو الفضول، وقد يعدّه البعض من دون أي قيمة إضافية، حتى ولو كان هذا الحديث صادراً عن «مديرية الشؤون القانونية» في مصرف لبنان، ويخص عملية ضخمة نفذها حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، في النصف الثاني من العام الماضي، تحت اسم «الهندسة المالية»، وهدفت، من جملة أهدافها المعلنة، إلى نقل نحو 5.6 مليارات دولار من «المالك العام» إلى «المالك الخاص»، بهدف تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية وتعزيز ميزانيات المصارف وتمكينها من زيادة رساميلها وازديادها، بحسب مطالعة قانونية موقعة من مدير الشؤون القانونية، بيار كنعان، فإن هذه العملية خالفت القوانين النافذة، وتجاوزت المهام المنوطة بمصرف لبنان

زيادة «الأموال الخاصة» 1,5 مليار دولار

في تقرير منشور في النشرة الشهرية الصادرة عن «جمعية مصارف لبنان» (العدد 1 كانون الثاني 2017)، تحت عنوان «نشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان في العام 2016»، يرد ما يأتي: «إن الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان، هدفت بخاصة إلى تدعيم الاستقرار النقدي، من خلال تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية وتحسين رصيد ميزان المدفوعات وتقوية الاموال الخاصة في المصارف من خلال ضخ الجزء الأكبر من الاريح المحققة في الرساميل (...)»، وجاء في التقرير نفسه: «إن النشاط المصرفي عاد إلى مستويات النمو المحققة في فترة 2011-2013، متأثراً أولاً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان (...)»، إذ نمت موجودات المصارف بنسبة 9,9% بالمقارنة مع 5,9% في عام 2015، ووصلت إلى 204,3 مليارات دولار. ويشير التقرير إلى انخفاض حصة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم في مقابل ارتفاع حصة «مطلوبات أخرى» من 3,7% إلى 6,5% «نتيجة الهندسة المالية الأخيرة»، وتضم المطلوبات الأخرى عادة عمليات الائتربنك بين الفروع المصرفية في لبنان والفروع في الخارج، وتشكل مصدر تمويل إضافي للمصارف إلى جانب الودائع والرساميل، بحسب الشرح الوارد في التقرير نفسه. ويورد أيضاً «أن الاموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان وصلت في نهاية عام 2016 إلى 18,2 مليار دولار، بزيادة 1,5 مليار دولار وما نسبته 9,4%. كذلك يرد أن الهندسة المالية ساهمت في زيادة موجودات المصارف لدى مصرف لبنان من 70,8 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى 89,7 مليار دولار في نهاية عام 2016، إذ باتت تشكل 43,7% من مجمل توظيفات المصارف، (وهو أعلى مستوى تاريخي) ويجسد مصدر الربح الرئيس للمصارف إلى جانب توظيفات المصارف في مديونية الحكومة.

وشهادات ايداع بالدولار الأميركي من إصدار مصرف لبنان بالقيمة الاسمية نفسها للادوات المالية بالليرة التي تم بيعها لمصرف لبنان، أي ما قيمته 13,961 مليار دولار»، وبالاستناد إلى هذا التقرير أيضاً، يتبين أن مصرف لبنان سمح للمصارف بالمشاركة في هذه العملية لحساب وحداتها التابعة في الخارج، بقيمة بلغت 976 مليار ليرة حققت ربحاً بقيمة 310 مليارات ليرة، كذلك سمح لها بالمشاركة لحساب عدد من كبار المودعين بقيمة بلغت 4,460 مليارات ليرة حققت ربحاً لهؤلاء بقيمة 1,112 مليار ليرة (ما يعادل 738 مليون دولار). ويتبين أيضاً من التقرير نفسه، أن مصرفين فقط من أصل 35 مصرفاً مشاركاً استحوذوا على 47% من مجموع الربح المحقق من هذه العملية، وأن مصرفاً واحداً شارك لحساب وحداته التابعة في الخارج، وأن 4 مصارف فقط شاركت

المركزي لمصرف لبنان، ومنها أن المجلس هو الذي «يحدد سياسة المصرف النقدية والتسليفية (...) ويحدد، على ضوء الاوضاع الاقتصادية، معدل الحسم ومعدل فوائد تسليفات المصرف ويتذكر في جميع التدابير المتعلقة بالمصارف». بمعنى أن حاكم مصرف لبنان كان ملزماً بعرض «الهندسة المالية» على المجلس المركزي، ولم يفعل. كذلك تنص المادة 102 (المعدلة وفقاً للمرسوم 14013 تاريخ 1970/3/16 والمرسوم 6102 تاريخ 1973/10/5)، أنه «المجلس المصرف (وليس الحاكم وحده)، في ظروف استثنائية خطيرة، أو في حالات الضرورة القصوى، التي قد تلزمه إلى تلبية حاجات الاقتصاد الملحة للحفاظ على استقرار التسليف، ان يقرر منح تسليفات استثنائية، مؤمنة على قدر الحاجة بضمانات عينية (...)، مقدمة إما من المصرف المستقرض نفسه، أو من أعضاء مجلس إدارته، أو من زبائنه، ويحدد مجلس المصرف نوع الضمانات اللازمة وشروط منح التسليفات الاستثنائية والمجلس واستحقاقاتها». بمعنى أن المجلس المركزي هو صاحب الصلاحية، وهو مقيد قانوناً بالوسائل التي يمكن اعتمادها في «حالة الأزمة»، وهي تنحصر بمنح تسليفات للمصرف الذي يواجه «أزمة» في مقابل رهن عقارات أو أسهم أو سندات وغيرها، بما في ذلك الاموال الشخصية للمساهمين أو حصصهم في الملكية، وبالتالي لا يجيز القانون تقديم «أرباح استثنائية» لدعم ارباح المساهمين وزيادة ثرواتهم المتمثلة بملكيتهم للاموال الخاصة للمصرف، وهو ما جرى في «الهندسة المالية».

عملية سخية بلا سند قانوني

بالاستناد إلى آخر تقرير مسرّب (غير منشور) حصلت عليه «الخبّار»، يتبين أن مصرف لبنان قام (حتى نهاية عام 2016) «بشراء سندات خزينة لبنانية وشهادات ايداع إصدار مصرف لبنان من المصارف بقيمة 20,912 مليار ليرة (ما يعادل 13,961 مليار دولار)، بغائدة حسم بلغت صفرأ في المئة، نتج من ذلك فائضاً (ربحاً) بلغ 8,255 مليارات ليرة (ما يعادل 5,5 مليارات دولار ارتفع في الشهر الاول من هذا العام إلى 5,6 مليارات دولار بحسب اعتراف جمعية المصارف). في المقابل، قامت المصارف بالاستثمار في سندات «يوروبوندرز»

وتجاوز المهام المنوطة بحاكم مصرف لبنان وفقاً لهذه القوانين، ما يعني أن «الهندسة المالية» الأخيرة، التي أجراها سلامة، ودافع عنها كثيراً، هي عملية غير قانونية، يمكن أن تعرّضه للمساءلة، في حال كان هناك من يريد مساءلته طبعاً، أو يقوى على ذلك.

تحدد المادة 33 (المعدلة وفقاً للقانون 75/8 تاريخ 1975/3/5) من قانون النقد والتسليف صلاحيات المجلس

الربح المحقق، من «الهندسة المالية» يصل إلى رقم يفوق

15 مليار دولار

ويطلب فيه الدعم من مصرف لبنان، عبر هندسة مالية خاصة، تمكنه من تطوير بنك «سيدروس» (التابع) وتنميته وزيادة عدد فروع وقيمة ودائعه خلال السنوات الثلاث المقبلة (...) وإطفاء خسائره المتراكمة المسجلة في حساباته للسنوات الماضية والخسائر المتوقعة حتى عام 2019؛ شكلت هذه المطالعة في توقيتها ومناسبتها مفاجأة حقيقية، ووفرت وثيقة مهمة جداً لإثبات واحدة من أكبر المخالفات القانونية المرتكبة في إدارة البنك المركزي، ولا سيما عشية طرح تجديد ولاية سلامة حتى عام 2023، بعد اربع ولايات متتالية امتدت على ربع قرن تقريباً.

لم تكتف مديرية الشؤون القانونية بالاعلان عن انها «لا يسعها التوصية بالموافقة على طلب سيدروس انفست بنك»، بل اعلنت بوضوح تام، في خلاصة مطالعتها، أن كل عملية يجريها مصرف لبنان بهدف تعزيز رساميل المصارف وملاءتها هي عملية مخالفة للقوانين النافذة

محمد زبيب

«ان المهام المنوطة بمصرف لبنان، بموجب القوانين النافذة، هي تأمين السيولة للمصارف، عند الحاجة، وفقاً لشروط خاصة (ضمانات...)، وليس تعذي ذلك إلى تعزيز الاموال الخاصة للمصارف وتأمين ملاءة هذه الأخيرة». هذه هي خلاصة المطالعة (الوثيقة المنشورة أدناه) التي أعدتها مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان، ورفعتها إلى حاكم مصرف لبنان، بتاريخ 4 آذار الماضي. وهي تنطوي على «اتهام» غير مباشر له بمخالفة القوانين في العمليات التي نفذها مع المصارف، على مدى النصف الثاني من العام الماضي، تحت اسم «الهندسة المالية»، وقيل الكثير في مدحها وذمها.

مدير الشؤون القانونية، بيار كنعان، الذي وقّع على المطالعة، كان يبدي الرأي القانوني، بناءً على طلب سلامة نفسه، في كتاب تقدّم به «سيدروس انفست بنك»، في 13 شباط الماضي،

مديرية الشؤون القانونية

الرقم: 1/451

بيروت 3 آذار 2017

حضرة الحاكم

باطلام حضرة نائب الحاكم الثالث

الموضوع: كتاب سيدروس انفست بنك ش.م.ل.

تاريخ 2017/2/13

بعد اطلاع على كتاب سيدروس انفست بنك ش.م.ل.

المذكور في الموضوع أعلاه الذي يدلي فيه بما يلي:

1- أنه تملك معظم الأسهم المكوّنة لرأسمال ستاندر

تشارترد بنك ش.م.ل، الذي أصبح سيدروس

بنك ش.م.ل. وأنه قام خلال العام 2014 بزيادة

رأسماله من مبلغ 77,998,262,000 ل.ل إلى مبلغ

138,309,707,250 ل.ل بهدف إتمام عملية التملك

ودعم رأسمال سيدروس بنك ش.م.ل. وتطوير أعماله.

2- أن الإدارة قد تبنت استراتيجية عامة جديدة

تهدف إلى تطوير وتنمية بنك سيدروس ش.م.ل.

خلال السنوات المالية الثلاثة القادمة 2017، و2018،

و2019.

3- أن الاستراتيجية العامة المعتمدة من قبل سيدروس

بنك ش.م.ل. تركز بشكل أساسي على الأمور التالية:

- توسيع نطاق انتشاره من خلال العمل على فتح

فروع جديدة بمعدل خمسة فروع كل سنة من

السنوات المالية الثلاثة القادمة.

- تحديث أنظمة المعلوماتية المعتمدة.

- التعاقد مع ذوي المؤهلات العلمية وأصحاب الخبرة

في العمل المصرفي.

- التركيز على تسويق منتجاته.

- السعي لزيادة حجم الودائع، إذ تسعى إدارة

سيدروس بنك ش.م.ل. إلى تحقيق زيادة في حجم

الودائع خلال السنة المالية 2017 تصل إلى 700

مليون دولار أميركي، وزيادة تصل إلى 900 مليون

دولار أميركي في السنة المالية 2018، وصولاً إلى

زيادة تصل إلى مليار ومئتي مليون دولار أميركي

في السنة المالية 2019، وذلك من خلال تكبد معدل

1% إضافي على الفوائد بهدف جذب المودعين.

4- أن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تكبد

سيدروس بنك ش.م.ل. أعباءً وخسائر إضافية في

رأسماله قد تصل إلى 56,500,000 دولار أميركي.

5- أن حجم الخسائر المتراكمة والمسجلة في حسابات

السنة المالية 2015 لسيدروس بنك ش.م.ل. قد بلغت

مبلغاً قدره 14,800,000 دولار أميركي، ما يجعل

التوقعات حول مجموع خسائر رأسماله المتراكمة في

السنة المالية 2019 تبلغ 71,300,000 دولار أميركي.

6- أنه بهدف تحقيق الاستراتيجية المبينة أعلاه

ودعماً لرأسمال سيدروس بنك ش.م.ل. قرر

سيدروس انفست بنك ش.م.ل. زيادة أمواله الخاصة

وثيقة

النص الكامل للمطالعة القانونية